الاقتصاد التحليلي الكلي

المؤلف: N.Greogry Mankiw
ترجمة : مركز بحوث معهد الإدارة العامة
تاريخ النشر : 2010
عدد الصفحات : 600
الطبعة السابعة

عرض : د. فتحي صالح بوسدرة

تم تقسيم الكتاب إلى ستة أقسام رئيسية تضم فيما بينها 19 فصلا، إضافة إلى خاتمة تلخص أهم أربعة دروس من الدروس المستفادة من دراسة الاقتصاد الكلي ، وأهم أربعة تساؤلات لم تتم الإجابة عليها حتي الآن.

يتضمن القسم الأول فصليين يغطيان المقدمة الضرورية عن علم الاقتصاد التحليلي الكلي ، ماهيته من حيث الموضوعات التي يدرسها، وأهم البيانات الكلية المتعلقة بقياس النشاط الاقتصادي ، ومؤشرات المستوى العام للأسعار، ومقاييس البطالة، وغيرها.

يتضمن القسم الثاني أربعة فصول من الفصل الثالث إلى السادس التي يعرض فيها النظام التقليدي، أى توازن الاقتصاد في الأجل الطويل، حيث يفترض توفر مرونة كاملة للأسعار وكذلك أن الاقتصاد مغلق لا يتعامل مع الدول الأخرى. يتناول الفصل الثالث النموذج الأساسي، حيث يتحدد حجم الإنتاج الكلي بناء على مدى توفر مختلف الموارد وكذلك على الفن الإنتاجي المستخدم ،أى على كمية عناصر الإنتاج ونوعية أسلوب الإنتاج المطبق.كما يوضح الفصل كيفية توزيع الإنتاج على عناصر الإنتاج التي قامت بإنتاجه ،الدور الأساسي المنوط بتغيرات سعر الفائدة لضمان تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي المتاح عند التوظف الكامل للموارد المتاحة.

يتناول الفصل الرابع من الكتاب موضوع النقود والأسعار، والكيفية التي تتحدد بها تلك الأسعار ، وذلك من خلال عرض دعامة ثانية للنظام التقليدي وهي نظرية كمية النقود. كما يعرض الفصل العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة والطلب على النقود وسعر الفائدة الاسمي والتكاليف الاجتماعية للأنواع المختلفة للتضخم.

في الفصل الخامس يتناول الكتاب اقتصاد مفتوح يتعامل مع بقية دول العالم. ويتم عرض عدة نماذج تفسر ميزان المدفوعات وتدفق السلع ورؤوس الأموال بين مختلف الدول ، وكيفية تحديد سعر صرف عملة الدولة مع غيرها من العملات، ومحدداته، والكيفية التي تؤثر بها السياسات الاقتصادية على هذا السعر.

يتناول الكتاب في الفصل السادس اقتصاديات العمل ، حيث يناقش البطالة وأنواعها ، الهيكلية، والاحتكاكية، وكذلك المعدل الطبيعي للبطالة. كما يعرض الفصل أيضا التجارب العملية لسوق العمل في كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

يتضمن القسم الثالث ، فصلين فقط ويغطي خلالهما موضوع النمو الاقتصادي، حيث يتناول الفصل السابع بالشرح أحد أهم نماذج النمو وهو نموذج روبرت سولو موضحا كيفية تغير الاقتصاد عبر الزمن مؤكداً على دور التراكم الرأسمالي ودور الزيادة في السكان في عملية النمو.

ينتقل الفصل الثامن إلى التقدم التقني، حيث يتم إضافته إلى نموذج سولو أولا قبل مناقشة النمو المتوازن والسياسات التي تحفز النمو. كما يعرض الفصل نموذجا أخر للنمو مكون من قطاعين. في ملحق هذا الفصل يوضح الكتاب مساهمة كل من الزيادة في كمية عناصر الإنتاج المتوفرة من جهة، والتقدم التقني من جهة أخرى في عملية النمو.

يتضمن القسم الرابع، دراسة الاقتصاد في الأجل القصير ، حيث تتميز الأسعار بالجمود وعدم المرونة ، خاصة في الاتجاه التنازلي. يتضمن هذا القسم ستة فصول من الفصل التاسع إلى الرابع عشر من الكتاب،فهذا القسم هو الأكبر والأكثر أهمية. يبدأ الفصل التاسع بمناقشة تقلبات النشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية ،والاختلاف بين الأجلين القصير والطويل.كما يناقش الفصل جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي والصدمات التي تحدث في كل منهما وكذلك السياسات المختلفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يناقش الفصل العاشر بمزيد من التفصيل جانب الطلب ، اشتقاق المحل الهندسي لتوازن سوق السلع والخدمات "منحنى IS" وكيفية انتقاله من خلال السياسة المالية، وكذلك اشتقاق المحل الهندسي لتوازن سوق النقود "منحنى M" وكيفية انتقاله من خلال السياسة النقدية . ويعرض الفصل أيضا التوازن الآني في الاجل القصير في السوقيين سويا وهي نقطة تقاطع المنحنيين.

يستخدم الفصل الحادي عشر نموذج "IS-LM" لشرح تقلبات النشاط الاقتصادي من خلال تغيير توازن الأجل القصير باستخدام السياسة المالية أو السياسة النقدية أوكليهما مع ضرورة التنسيق بينهما.

ويعود الفصل الثاني عشر ليناقش اقتصاد مفتوح باستخدام نموذج "Mundell- Fleming " ،الذي يفترض اقتصاد صغير مع حرية انتقال رأس المال. ويوضح الفصل السياسة المالية والسياسة النقدية وكذلك السياسة التجارية لذلك ا لاقتصاد في ظل سعر صرف غير مثبت "تم تعويمه "، أو في ظل سعر صرف مثبت. كما يطرح الفصل وجهات النظر المؤيدة وتلك المعارضة لنظم أسعار الصرف المختلفة.

يتناول الفصل الثالث عشر جانب العرض الكلي ، موضحا العلاقة التبادلية

في الأجل القصير بين كل من التضخم والبطالة . و يعرض الفصل كل من نموذج جمود الأجور ونموذج عدم توفر المعلومات لتفسير العلاقة التبادلية الموضحة..اشتقاق "منحنى فيليبس" من منحنى العرض الكلي وأثر التوقعات على العلاقة التبادلية المذكورة من ناحية كونها ظاهرة في الأجل القصير فقط آم إنها موجودة أيضا في الأجل الطويل، ويستخدم الفصل كل من نموذج تعديل التوقعات وكذلك نموذج التوقعات الرشيدة في الإجابة على هذا التساؤل.

يجمع الفصل الرابع عشر كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي ، وذلك من خلال نموذج ديناميكي للجانبين ويعرض مكونات وعناصر النموذج وكيفية حل النموذج. كما يورد الفصل استخدامات النموذج في تقديم صدمات العرض وصدمات الطلب.

يتناول القسم الخامس من الكتاب الجدل حول السياسات الاقتصادية الكلية. ويتضمن فصلين ، الفصل الخامس عشر والسادس عشر. يتناول الفصل الأول من هذا القسم سياسات الاستقرار الاقتصادي من حيث كونها تدخليه آم غير ذلك، ومن حيث إتباعها طبقا لقاعدة معينة آم يمكن أن تتغير طبقا للمشاكل السائدة في الاقتصاد آنذاك والتي تسعى تلك السياسات للتغلب عليها.

يغطي الفصل السادس عشر الجدل القائم حول الدين العام وحجم هذا الدين والمشاكل المتصلة بقياسه، "التضخم، الأصول الرأسمالية، الالتزامات الأخرى، الدورة الاقتصادية". كما يعرض الفصل وجهات النظر التقليدية المتعلقة بهذا الدين وخاصة ما قدمه ريكاردو. عدة نقاط أخرى "توازن الميزانية آم سياسة مالية مثلى، التأثيرات المالية على السياسة النقدية،حجم الدين والسياسة، الأبعاد الدولية" كلها محاور نقاش في الفصل.

يقدم القسم السادس من الكتاب الخلفية المستمدة من الاقتصاد الجزئي والتي يعتمد عليها في عدة نواحي من علم الاقتصاد التحليلي الكلي . ويتضمن هذا القسم الفصول الثلاثة المتبقية "17-19 ". أول موضوع هو النظريات المختلفة التي تدرس الإنفاق الاستهلاكي من نظرية كينز،الدخل الدائم لفريدمان،دورة الحياة لموديجلياني وغيرها.

يدرس الفصل الثامن عشر ، الإنفاق الاستثماري من حيث محدداته المختلفة مع إفراد بنود مستقلة بالفصل للاستثمار الإسكاني وللاستثمار في المخزون.أما الفصل التاسع عشر فيتناول كل من عرض النقود،الطلب عليها والنظام المصرفي .

تتناول خاتمة الكتاب من جهة أهم أربعة دروس مستفادة من دراسة الاقتصاد التحليلي الكلي، وأهم أربعة أسئلة لم يتم الإجابة عليها .

من الملاحظات المهمة عن هذا الكتاب أنه يستخدم الأسلوب البياني بكثرة، وللمساعدة على التوضيح وإبراز أهم النقاط المستهدفة من الشكل هناك صناديق مرقمة للتعليق داخل الأشكال البيانية، من

خلال تسلسل تلك التعليقات تبرز جليا النقاط اللازم التركيز عليها والخروج بها من مناقشة الموضوع محل البحث.

لقد حرص المؤلف على استخدام نماذج رياضية بسيطة وترحيل الأكثر تعقيدا إلى تذييل الصفحات لمن شاء التعمق بدون الأضرار بالشرح. ولا تخلو فصول الكتاب من أداة تعليمية مهمة تربط النظريات بالواقع الملموس وهي تتمثل في عرض العديد من الحالات و الأحداث الفعلية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي والمرتبطة بالنقاط الواردة بالفصل.

يقترح المؤلف أن هناك عدة أساليب تمكن من استخدام الكتاب طبقا لأياً منها،وذلك حسب وجه نظر أستاذ المقرر وما يحب أن يركز عليه من نقاط .على سبيل المثال،من يود التركيز فقط على اقتصاد مغلق يمكنه تجاوز الفصليين المتعلقين باقتصاد مفتوح بدون أن يفقد الاستمرارية في منهجه.

هناك بالإضافة لملخص النقاط الرئيسية التي وردت بالفصل وقائمة بأهم المفاهيم اللازم التركيز عليها هناك أسئلة للمراجعة وتطبيقات .